

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦

في شأن تعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإنشاء هيئة البريد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإنشاء هيئة البريد ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي هيئة بريد مصر ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لنظام الموظفين بهيئة البريد ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر هيئة البريد هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وتكون تابعة في ذلك لوزير المواصلات .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة البريد النص التالي :

تشكل مجلس الإدارة من :

(١) رئيس مجلس إدارة الهيئة ويصدر بتعيينه وتحديد مكاناته قرار من رئيس الجمهورية .

(٢) وكيل وزارة المواصلات .

(٣) وكيل وزارة الخزانة .

(٤) مستشار الدولة لوزارة المواصلات .

(٥) أقدم اثنين من المديرين بالهيئة .

(٦) ثلاثة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من وزير المواصلات .

والجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية من أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٣ - تسرى في شأن العاملين بالهيئة القرارات والقواعد المطبقة عليهم حاليا .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وينهى كل ما يخالفه من أحكام .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شوال سنة ١٣٨٥ (٥ فبراير سنة ١٩٦٦) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٦٦

بالترخيص لوزير الخزانة بالموافقة على تجاوز اعتماد المكافآت من أعمال إضافية نظير العمل أيام الجمع

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٥ بربط ميزانية الأعمال للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٦٦

بمهمات قضائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ؛

وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى ؛

قرر :

مادة ١ - بين كل من السادة :

• محمد عبد الحبير محمد ، رئيسا لمحكمة استئناف اسكندرية .

• محمد أحمد الشربيني ، رئيسا لمحكمة استئناف طنطا .

• أحمد فؤاد سرى ، رئيسا لمحكمة استئناف المنصورة .

• حلم باسيلوس الضعيف ، رئيسا لمحكمة استئناف بنى سويف .

• حسين أحمد ابراهيم ، رئيسا لمحكمة استئناف أسيوط .

• سليمان عثمان مراد ، نائبا لرئيس محكمة استئناف القاهرة .

• صالح حسن ناصر ، نائبا لرئيس محكمة استئناف اسكندرية .

• محمد سعيد مقبل ، نائبا لرئيس محكمة استئناف طنطا .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شوال سنة ١٣٨٥ (٥ فبراير سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - يحول لوزير الخزانة الموافقة على تجاوز اعتماد نوع ٣ - المكافآت عن أعمال إضافية نظير العمل أيام الجمع (التقولين من اليومية) بالبند ٥ - المكافآت بالباب الأول بميزانيتي الخدمات والأعمال للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ كما رأت وزارة الخزانة ضرورة السماح بالتجاوز .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شوال سنة ١٣٨٥ (٥ فبراير سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٦٦

بشأن تولى السيد / عبد الفتاح حسن وزير الدولة مسئوليات وزير شؤون الأزهر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ بتشكيل الوزارة ؛

قرر :

مادة ١ - يتولى السيد / عبد الفتاح حسن وزير الدولة مسئوليات وزير شؤون الأزهر المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ولائحته التنفيذية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شوال سنة ١٣٨٥ (٥ فبراير سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر